

الموقف الأردني من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق

م. م. محمد عماد رديف طالب

م. م. طه خلف

محمد الجبوري

جامعة تكريت / مركز صلاح الدين الأيوبي للدراسات التاريخية
والحضارية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

تعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حدثاً تاريخياً مهماً في تاريخ العراق الحديث والتي أدت إلى إنهاء النظام الملكي في العراق، وإن أهمية الثورة جاءت من كونها قامت في ظرف توازن قوى إقليمي ليس في صالحها أبداً وكانت محاطة أصلاً بالأعداء من دول الجوار ومن بينهم الأردن.

إذ أن للأردن حدود برية مع العراق وارتباطاته المعروفة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية مع النظام الملكي في العراق جعلته يتخذ موقفاً من قيام الثورة.

ولأهمية هذا الموضوع كان ذلك سبباً لاختيار عنوان البحث عن الموقف الأردني من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وطبيعة هذا الموقف وتطوراتهِ عبر التسلسل الزمني للأحداث.

قسم البحث إلى قسمين:

القسم الأول تناول التحذير الأردني من قيام انقلاب عسكري في العراق وتم التطرق فيه إلى طبيعة العلاقة بين العراق والأردن وأثرها في التحذير من اندلاع الثورة والتحركات السياسية التي رافقت التحذيرات.

الموقف الأردني من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق

م. م. محمد عماد رديف طالب م. م. طه خلف محمد الجبوري

أما القسم الثاني فقد تناول الدور الأردني في مواجهة الثورة ومحاولة إحباطها والتطورات التي رافقت نزول القوات البريطانية في الأردن والتحركات السياسية الأردنية في سبيل تحقيق مصالحهم ودفع خطر الثورة.

اعتمد البحث على عدد من المصادر المتنوعة العربية والأجنبية والكتب الوثائقية والتي أسهمت في تقديم وكشف بعض الحقائق التاريخية حول الموضوع.

التحذير الأردني من قيام انقلاب عسكري في العراق

تعد العلاقات بين العراق والأردن علاقة خاصة ترتبط بروابط قوية من صلات القرى والنسب والجوار والدين بالنظر لوجود حكم العائلتين الهاشميتين في البلدين وان هذه العلاقات تطورت وتعززت لاسيما بعد تولي الملك الحسين بن طلال عرش المملكة الأردنية الهاشمية في ٢/أيار/١٩٥٣ وتولي ابن عمه الملك فيصل الثاني بن غازي عرش العراق في اليوم ذاته، واستمرت العلاقات الأردنية - العراقية تسير حسنا إلى أن أدت إلى وحدة سياسية تمثلت بإعلان قيام الاتحاد العربي الهاشمي في ٤ شباط ١٩٥٨^(١).

وفي مطلع شهر تموز طلبت الحكومة الأردنية من العراق إرسال قطعات عسكرية عراقية إضافية إلى الأردن لتعزيز اللواء العراقي المدرع الموجود في الأردن للوقوف بوجه التهديدات الإسرائيلية على الأردن وقد تزامن هذا الطلب مع شكوك لدى الحكومة الأردنية بمحاولة للقيام بثورة ضد النظام الملكي في العراق والأردن وقد جاءت تلك الشكوك، حسب ما جاء في مذكرات الملك الحسين، عن طريق اعتقال شخص ناصري يدعى أحمد يوسف الحيارى أردني من رجال كتيبة المدرعات الرابعة وكان يعتزم إغتيال الملك الحسين وخاله الشريف ناصر وعدد من المسؤولين الأردنيين خلال حفل رسمي، وأدلى أيضاً باعترافات كاملة عن إنقلاب عسكري من الجمهورية العربية المتحدة ضد العراق والأردن في منتصف شهرتموز في وقت واحد^(٢).

اتصل الملك الحسين هاتفياً بملك العراق فيصل الثاني لأخباره بمحاولة الانقلاب ضده وطلب منه إرسال من يعتمد عليه إلى عمان لمقابلته لإطلاعه على التفاصيل، فأمر الملك فيصل الثاني بسفر رئيس أركان الجيش الفريق محمد وفيق عارف إلى عمان لمقابلة الملك الحسين^(٣).

وصل وفيق عارف إلى عمان يوم ١٠ تموز ١٩٥٨ للتباحث مع أقرانه الأردنيين، جرت مقابلة عارف للملك الحسين بحضور بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي الأردني وسمير الرفاعي رئيس الوزراء الأردني واخبرهم بان العراق قرر دعم الأردن بإرسال قطعات عسكرية وقرر إرسال اللواء التاسع عشر بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم إلى الأردن^(٤).

شعر الملك الحسين بالغضب قائلاً: ((لا نريد هذا اللواء ولا عبد الكريم قاسم لأننا عندنا معلومات توافرت لدى أجهزة الاستخبارات العسكرية الأردنية عن طريق ضابطين أردنيين كانا في زيارة عسكرية للعراق واطلعا على الأوضاع الداخلية للجيش العراقي وعادا بمعلومات تفيد بوجود حركة غير طبيعية في الجيش العراقي واللواء التاسع عشر تستهدف الانقلاب على النظام الملكي في العراق))، ولكن الفريق عارف رد على الملك الحسين بالقول: ((إنّ الجيش العراقي مؤسس على تقاليد متينة وهو أفضل جيش في الشرق الأوسط وإن الحركة التي تدعى وجودها في الجيش غير موجودة))، وزاد عارف ((إنّ لدينا انطباع بضرورة القلق على مصير الأردن فهذا الانقلاب يهدد الملك الحسين و الأردن وليس العراق))^(٥).

ولما وجد الملك الحسين أن رفيق عارف لم يأت لتسلم الأسرار وحملها إلى الملك فيصل الثاني بل أصبح مشاحناً ومنقداً للأردن، أفهمه أن مهمته التسلم والتسليم وليس الدخول في مناقشة وكل ما طلب منه بهذا الشأن أن ينقل بأمانة ما أودع إليه من معلومات إلى الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله^(٦).

غادر وفيق عارف عمان مغتاضاً من الإنذارات الأردنية بعد أن قال لرئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي أثناء لقائه معه ويحضور رئيس الأركان الأردني اللواء

الموقف الأردني من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق

م. م. محمد عماد رديف طالب م. م. طه خلف محمد الجبوري

حابس ألمجالي والعميد احمد محمد يحيى والذي أصبح وزير الداخلية العراقي بعد الثورة والذي كان معاون لرئيس الأركان الأردني للاستخبارات بدلا من اللواء الأردني صادق الشرع الذي كان في العراق أثناء الثورة: ((انه لا يجوز أن نصدق الإشاعات التي تريدنا أن نعتقل ألف ضابط من ضباطنا المخلصين.. اطمئنوا الجيش العراقي في جيب))^(٧).

وجاء نفي رفيق عارف للتحذيرات الأردنية لأنه كان من أكثر المعنيين بشؤون الضباط الأحرار وانه كان متسامحا معهم وكان يغض الطرف عن أعمالهم وحركاتهم ولم يتخذ أي إجراءات ضدهم مع انه كان يعلم ما يعملون^(٨).

عاد وفيق عارف إلى بغداد يوم ١١ تموز ١٩٥٨ وطلب عبد الإله مقابلته للتأكد من صحة المعلومات حول الانقلاب فأفاد: ((بان الجيش يدين بالولاء إلى البلاط ولا يمكن أن يقوم بأي نشاط ضد الحكم وأكد كذب هذه المزاعم والادعاءات))^(٩).

ونتيجة لهذه التطورات قرر العراق تأجيل إرسال اللواء التاسع عشر بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم إلى الأردن وان يسافر قبله احد أفواج اللواء العشرين وهو الفوج الثالث بقيادة العقيد الركن عبد السلام عارف يوم ١٤ تموز ١٩٥٨^(١٠).

وعلى الرغم من موقف الحكومة العراقية وتطميناتها لكن الحكومة الأردنية وبناء على المعلومات التي لديها بعثت رئيس المخابرات الأردنية محمد الكيلاني لإخطار الحكومة العراقية بقرب ساعة الصفر وتنفيذ الحركة العسكرية ومع ذلك لم يلتفت احد الى التحذير^(١١).

الدور الأردني في مواجهة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

كان يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ بداية تحرك الفوج الثالث اللواء العشرين من جلواء إلى الأردن مرورا ببغداد وإعلان لقيام الثورة والقضاء نهائيا على النظام الملكي في العراق وأدت إلى قتل الملك فيصل الثاني والوصي عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد ، وأما عن الجانب الأردني فقد قتل ابراهيم باشا نائب رئيس مجلس الوزراء وسليمان طوقان وزير

الدفاع أما خلوصي خيربي وزير الدولة للشؤون الخارجية فقد أصيب بجروح خطيرة نجا منها بعد معالجة طويلة^(١٢).

أصدر العراق بياناً في ١٥ تموز ١٩٥٨ أعلن فيه انسحابه من الاتحاد العربي الهاشمي مع الأردن، وعدّ جميع القرارات والتشريعات التي تمت بموجبه باطلة ولاغية، كما عدّ نفسه في حل من جميع الالتزامات المالية والعسكرية وغيرها وما فرض عليه نتيجة قيام ذلك الاتحاد، وابلغت وزارة الخارجية العراقية الهيئات الدبلوماسية في بغداد والمؤسسات العراقية في الخارج كافة تعلمها بصدور قرار مجلس الوزراء بانسحاب العراق من الاتحاد، وفي ضوء ذلك قطعت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والأردن، فقد ابلغت وزارة الخارجية العراقية الأردن بتوقف أعمال سفارتها في عمان وقنصليتها في القدس^(١٣).

أما الحكومة الأردنية فقد عدّت قيام الجمهورية العراقية عملاً باطلاً فجمدت أموال العراق وسائر مصالحه في الأردن وحجزت أعضاء سفارته، كما طلبت من شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق ألا تصرف إلى الحكومة العراقية الجديدة شيئاً من الأموال، ولكن الحكومة العراقية هددت بوقف ضخ النفط إذا تأخرت الشركات عن التزاماتها^(١٤)، وطلب السفير العراقي في عمان بهاء الدين نوري اللجوء السياسي في الأردن وبالمقابل طلب الملحق الثقافي الأردني إبراهيم صلاح والسكرتير الخاص للسفير (سليم الشاويش)، والقائم بالأعمال بدري الملقى اللجوء السياسي في العراق وتمّ منحهم ذلك، وكلفت الحكومة العراقية السفارة الهندية في عمان أقيام بأعمال السفارة العراقية والعمل على إعادة المحتجزين ونتيجة الوساطة السعودية بين البلدين تمّ إعادة المحتجزين فعاد القائم بالأعمال العراقي فخري طاهر وعاد أيضاً السفير الأردني فرحات شيبيلات إلى الأردن وعودة الملحق العسكري في بغداد^(١٥).

عقد الملك الحسين اجتماعاً طارئاً لمجلس الوزراء الأردني لمناقشة الأوضاع الجديدة في العراق، وقد اقترح مجلس الوزراء على الملك الحسين في ذلك الاجتماع مقاومة النظام الجديد في العراق والعمل على ارسال قوات أردنية الى العراق للقضاء على الثورة وطرد المتآمرين واعادة النظام الملكي السابق إلى الحكم الا ان الملك الحسين

الموقف الأردني من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق

م. م. محمد عماد رديف طالب م. م. طه خلف محمد الجبوري

أبدى تخوفه مؤكداً ((أنَّ الجيش العربي الأردني سوف لن يكون متحمساً في مساعدته على تنفيذ العملية)) وزاد الملك: ((إذا كان الشعب العراقي قد صمم على اختياره فنحن نحترم ذلك ولن نتدخل إلا إذا طُلب منا التدخل، إذا كان علينا القتال ضد العراق فإن ضربتنا يجب أن توجه ضد العناصر التي دبرت المؤامرة وليس ضد الأبرياء))^(١٦).

كان لواء الهادي العسكري العراقي المرابط في الأردن قد قرر العودة إلى العراق إثر قيام الثورة لكن الملك الحسين الذي أعلن أنه رئيس الاتحاد العربي التقى يوم ١٥ تموز في قصر بسمان العميد احمد محمد يحيى وزير الداخلية العراقي السابق وبحضور السفير العراقي في عمان بهاء الدين نوري ورئيس الديوان الملكي الأردني بهجت التلهوني وبحضور سمير الرفاعي رئيس الوزراء واخبرهم انه قرر إرسال بعض القوات الأردنية بقيادة الشريف ناصر بن جميل إلى الحدود العراقية على أمل أن تنضم إليه القوات العراقية المتمركزة في الأردن، وأمر بإحتجاز عدد من الضباط العراقيين لبضعة أيام في الأردن في محاولة للسيطرة على لواء الهادي والزحف به إلى بغداد لإسقاط حكومة الثورة^(١٧).

بدأت الحكومة الأردنية وبالتعاون مع المقدم صالح عبد المجيد السامرائي الملحق العسكري العراقي في عمان بمحاولات للسيطرة على اللواء عن طريق قطع الاتصالات بين اللواء في عمان ووحداتهم العسكرية في العراق وتم تحريك الدبابات الأردنية وأحاطت بوحدات لواء الهادي في محاولة للسيطرة عليه والزحف به إلى بغداد لإسقاط حكومة الثورة^(١٨).

وفي يوم ١٥ تموز ١٩٥٨ الساعة السابعة صباحاً ذهب الضباط العراقيين إلى قصر بسمان لحضور مقابلة مع الملك الحسين بن طلال للطلب منه العودة إلى العراق وأنهم ليسوا ضد الثورة ولكن المقابلة لم تتم بسبب امتناع الملك عن مقابلتهم^(١٩).

ذهب الضباط العراقيين إلى رئاسة الأركان الأردنية في الساعة السادسة والرابع مساءً يوم ١٥ تموز حصلت مقابلة بين رئيس الأركان الأردني اللواء حابس المجالي والضباط العراقيين برئاسة العميد الركن عبد الله العمري والذي كان يمثل وفد من كلية

الأركان العراقي يزور الأردن في دورة تدريبية، واخير اللواء حابس الضباط العراقيين: ((أنكم ستظلون هنا لحين عودة الأردنيين الموجودين في بغداد))^(٢٠).

لكن اللواء العراقي وعلى الرغم من كل محاولات الحكومة الأردنية أطاع الأوامر الصادرة من بغداد وتوجهوا إلى العراق صباح يوم ١٥ تموز ١٩٥٨ للاحتفال بالثورة واكتمل وصولها يوم ١٦ تموز ١٩٥٨^(٢١).

وفي يوم ١٦ تموز ١٩٥٨ اقترح رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي بداية الهجوم على المعسكرات العراقية وجهاز قوات أردنية خاصة ولكن رئيس الديوان الملكي بهجت التلهوني طلب من سمير الرفاعي المحافظة على نفسه وعدم الهجوم في الوقت الحاضر على القوات العراقية وتجاوز الحدود العراقية - الأردنية، وعادت القوات الأردنية الخاصة بالحملة من دون أن تحقق أهدافها^(٢٢).

وفي صباح يوم ٢١ تموز ١٩٥٨ وصل الملحق العسكري الأردني في بغداد، وفي يوم ٢٢ تموز وصل اللواء صادق الشرع معاون رئيس الأركان الأردني ومعه اثنا عشر ضابطاً أردنياً، وقررت الحكومة الأردنية السماح بمغادرة الضباط العراقيين الأردن^(٢٣).

ويقول الملك الحسين في عودة الضباط العراقيون: ((عاملناهم بمنتهى الرعاية والاکرام لأننا كنا نود التأكد من السماح للأردنيين الذين مازلوا على قيد الحياة في بغداد بالعودة إلى بلادهم))^(٢٤).

كان لقيام الثورة انعكاس سلبي على الأوضاع الداخلية في الأردن و التي عانت من تدهور كبير في أوضاعها الاقتصادية ولاسيما بعد قيام العراق بقطع الامدادات النفطية وغلق الحدود بين البلدين وأدى إلى حدوث ارتباك في عمان وتقاطر الناس على محطات البنزين، وأيضاً أغلقت سوريا حدودها البرية و الجوية ومنعت عبور صهاريج الوقود المتجهة من لبنان عبر سوريا وهذا أدى إلى جعل الأردن في عزلة سياسية وأزمة اقتصادية خانقة بسبب قلة الوقود اللازم لضخ الماء للسكان وقلة انتاج توليد الكهرباء^(٢٥).

الموقف الأردني من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق

م. م. محمد عماد رديف طالب م. م. طه خلف محمد الجبوري

ولمواجهة ذلك الوضع وجه الملك الحسين نداء الى الولايات المتحدة الامريكية التي كانت مصادرها من النفط في المنطقة لا حدود لها، فقد قام الملك الحسين بمقابلة توماس رايت القائم بالأعمال الأمريكي في عمان ورجاه أن تقوم الحكومة الأمريكية ببذل جهودها من أجل مساعدته في التخلص من هذه الأزمة وزاد الملك الحسين: ((إن الموقف حرج ومن دون هذا النفط سوف لن نستطيع الاستمرار في العيش))، وفي خلال أربع وعشرين ساعة بدأت الطائرات الامريكية المرابطة في قاعدة الظهران بنقل النفط جواً من المملكة العربية السعودية إلى الأردن، ولكن عمليات نقل النفط لم تستمر طويلاً بسبب قيام المملكة العربية السعودية بمنع الطائرات الأمريكية من التحليق فوق أراضيها، فضلاً عن منع عودة الطائرات الموجودة في الخليج حتى لو كانت فارغة^(٢٦).

ولمواجهة الموقف اتصل الملك الحسين هاتفياً بالملك سعود وطلب منه تغيير الإجراء السعودي بمنع الطائرات ولماذا تقابلنا دولة عربية برفض المساعدة فأجاب الملك سعود بالقول: ((لو كنت مطلعاً على هذه التفاصيل لكنت تصرفت بشكل آخر أما الآن فقد فات الوقت لأن الحكومة قد سبق لها أن اتخذت قرارها)) ولكن الملك الحسين أجاب قائلاً بغضب قبل إقفال السماعه: ((لن أنسى حتى آخر يوم في حياتي هذا العمل الشائن ضد بلدي وشعبي في ساعة الحاجة للبقاء على حياتنا))^(٢٧).

وفي النهاية بدأت الولايات المتحدة بنقل النفط من لبنان ولكن نظراً لعدم وجود حدود مشتركة بين الأردن ولبنان توجب نقل النفط عبر (إسرائيل) بعد سماح (إسرائيل) للطائرات الامريكية بالمرور في أجوائها إلى الأردن لرفع الحصار عنه وقد أثر هذا على موقف الملك الحسين في عدائه للصهيونية و (إسرائيل) بحيث أن الملك لو صرح أي تصريح عدائي ضد (إسرائيل) في تلك السنة لبدأ أن ذلك امراً غريباً^(٢٨).

ولكن الملك الحسين قد واجهته أزمة ثانية تمثلت بالتأييد الكبير للشعب الأردني حيال قيام الثورة في العراق فقد انطلقت التظاهرات الكبيرة في المدن الأردنية معلنةً تأييدها لقيام الثورة، فضلاً عن ترحيب الجيش العربي الأردني بها وقيام عدد كبير من ضباطه بإرسال التهنئة إلى مجلس السيادة أعلنوا تأييدهم للثورة وكما قاموا بتوزيع

مناشير بين الوحدات العسكرية ومعسكرات التدريب تحمل توقيع الجنود الأحرار في الجيش العربي الأردني، تحث الجنود على الإلتحام مع الشعب لإنقاذ الوطن من الحكم الظالم والوقوف بوجه محاولات جعل الجيش أداةً لضرب الشعب وقمع الشعور الوطني في البلاد^(٢٩).

أعلنت الحكومة الأردنية يوم ١٦ تموز ١٩٥٨ أنها قد أحبطت محاولةً انقلابية بقيادة المقدم الركن المتقاعد محمود الروسان كانت ستنفذ في اليوم نفسه مع ثورة تموز في العراق وألقت القبض على عدد من العسكريين شملت عدداً من الضباط المحالين على التقاعد وقيام حملة تطهير بقيادة الشريف حسين وضمت الضباط المعارضين للملك في الجيش العربي الأردني وقد حكم على الروسان بالسجن عشر سنوات بينما حكم على زملائه بالسجن لمدد متفاوتة^(٣٠).

دعا الملك الحسين إلى عقد مؤتمر مشترك يضم الحكومة ومجلس النواب والأعيان وأخبرهم: ((قرار طلب العون من القوات الأمريكية و البريطانية واستدعائها للمرابطة وحماية الأردن)) وطلب من الحاضرين الموافقة على ذلك، فأعلن المجتمعون موافقتهم على المقترح، لذا قام الملك الحسين بإرسال رسالة مستعجلة إلى كل من هارولد ماكميلان رئيس الوزراء البريطاني وإلى الرئيس الأمريكي ايزنهاور ((داعياً إياهم إلى ضرورة التدخل العسكري وإرسال قواتهم إلى الأردن، ولايهم الدولة التي سترسل قواتها إلى الأردن، فسوف نحتاج هذه القوات لمدة محدودة وأنا أعدُّ هذه الخطوة كرمز للروابط التي تجمع دول العالم الحر في أوقات الازمات))^(٣١).

اتخذ مجلس الوزراء البريطاني قراراً بإرسال ٢٠٠٠ مظلي من وحدات المظليين البريطانيين المتواجدين في قبرص إستجابةً لمناشدة الملك الحسين وبدأت بأنزال قواتها العسكرية في الأردن في السابع عشر من تموز ١٩٥٨ عن طريق الطائرات التي عبرت الأجواء (الإسرائيلية)^(٣٢).

قامت بريطانيا بإرسال وزير الخارجية سلوين لويد إلى واشنطن لإجراء محادثات مع فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية لغرض جعل العملية العسكرية في الأردن

الموقف الأردني من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق

م. م. محمد عماد رديف طالب م. م. طه خلف محمد الجبوري

مشتركة بين الولايات المتحدة وبريطانيا، لكن الولايات المتحدة اعتذرت عن المقترح البريطاني بسبب تدخل القوات الأمريكية في لبنان نتيجة تصاعد نشاط المعارضة المناهضة للغرب ولسياسة الرئيس اللبناني كميل شمعون، لكن الولايات المتحدة أعلنت تعهداً لبريطانيا بتسهيل عملية الأنزال في الأردن وذلك من خلال قيام الحكومة الأمريكية بإجراء إتصالاتها مع المسؤولين (الإسرائيليين) لأخذ موافقتهم بالسماح للقوات البريطانية بإستعمال مجالهم الجوي للتدخل في الأردن، لأن المرور فوق أجواء (إسرائيل) أسرع وأقرب طريق جوي إلى عمان، وقد وافق رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بن غوريون على السماح بالطيران فوق (إسرائيل) ولكن بعد أن تأكد أن الولايات المتحدة تساند بريطانيا، وقامت الولايات المتحدة فعلاً بالقيام بعمليات تموين القوات البريطانية بالوقود عن طريق الطائرات الأمريكية التي قامت باستعمال الأجواء (الإسرائيلية) للقيام بتلك العملية^(٣٣).

وقد أحدث التدخل البريطاني في الأردن ردود أفعال سلبية في بريطانيا، وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد أعلنت في بيانها الرسمي يوم ١٧ تموز ان دخول القوات البريطانية جاء بناءً على طلب الحكومة الأردنية للمحافظة على السلم والأمن وإستقلال الأردن وفقاً للمادة (٤٢) من ميثاق الأمم المتحدة وأن القوات البريطانية لم تستعمل قواتها لتهديد التكامل الاقليمي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، ولكن الحكومة البريطانية أرادت من خلال إرسال قواتها وبحسب الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية مساعدة الأردن لمنع قيام انقلاب مشابهه لأنقلاب العراق^(٣٤).

كان التدخل العسكري البريطاني في الأردن قد أثار ردود أفعال سلبية لدى الدول العربية، إذ اتهم العراق بريطانيا بأن إنزال قواتها في الأردن ما هو إلا مقدمة لعملية غزو العراق تستهدف القضاء على ثورته الوطنية، وشنّ الأعلام المصري هجماته على النظام الملكي في الأردن بسبب التدخل والدعم العسكري والاقتصادي الأمريكي للأردن واتهام الملك الحسين بالعمالة والرجعية^(٣٥).

أدت الحملات الاعلامية المصرية إلى دفع وزارة الخارجية البريطانية بأرسال برقية في ٢٤ تموز ١٩٥٨ إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطلب منه إرسال رسالة إلى الحكومة المصرية لإيقاف الدعاية المصرية التي تهاجم الأردن وإنذارهم فيها من محاولة إثارة الاضطرابات ضد الحكومة الأردنية، وان تلك الحملات التي تهدف إلى عدم الاستقرار سوف تؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة وإلى عدم الوصول الى تسوية مؤقتة في الأردن^(٣٦).

وفي ظل تلك التطورات تلقت وزارة خارجية الحكومتين الامريكية والبريطانية في ١٨ تموز ١٩٥٨ رسالةً من الملك الحسين يطلب فيها ضمانات من الحكومتين الأمريكية والبريطانية تؤكد التزام كلا الدولتين بتقديم مساعدات عسكرية له للمحافظة على وحدة الأردن واستقلاله لأنه قد قرر التدخل العسكري للقضاء على الثورة في العراق^(٣٧).

وأيضاً صرح عبد المجيد حيدر السفير الأردني في أنقرة يوم ١٨ تموز ١٩٥٨ ((بان الملك الحسين طلب من الولايات المتحدة وتركيا المعونة العسكرية لمقاومة الوضع الجديد في العراق))^(٣٨).

وكانت العوامل التي شجعت الملك الحسين على اتخاذ قراره هو علمه عن طريق رئيس الوزراء سمير الرفاعي بوجود قوات عراقية في قاعدة الحبانية قد تفاجأت بوقوع الأحداث في بغداد، فقام الملك الحسين بأرسال برقيات الى تلك القوات من خلال قائد الجناح البريطاني ادواردز في الحبانية - أعلمهم فيها بأنه قد اصبح رئيساً للاتحاد العراقي - الأردني وانه يدعوهم إلى العمل على الاطاحة بنظام الثورة في بغداد وعليهم أن يتسلموا الأوامر منه فقط وليس من أي شخص آخر^(٣٩).

لكن الولايات المتحدة وقفت ضد طموحات الملك الحسين في تنفيذ العملية ففي ٢١ تموز ١٩٥٨ سلم توماس رايت القائم بالأعمال الأمريكي في الأردن مذكرةً إلى الحكومة الأردنية تحتوي على رد حكومته على طلب الملك الحسين اذ اكدت الحكومة الأمريكية في تلك المذكرة معارضتها التامة لأي تدخل عسكري في العراق وأكدت له أن الوضع في العراق أصبح أبعد من نطاق السيطرة عليه وأن أي تدخل عسكري في العراق

الموقف الأردني من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق

م. م. محمد عماد رديف طالب م. م. طه خلف محمد الجبوري

سيؤدي إلى تحرك سوفيتي مضاد مما قد يولد ردود فعل عسكرية وسياسية غير مضمونة النتائج^(٤٠).

أما الحكومة البريطانية فقد رفضت طلب الملك الحسين وجاء ذلك من خلال الرسالة التي وجهتها وزارة الخارجية البريطانية إلى الحكومة الأردنية في ٢٣ تموز ١٩٥٨ والتي قام بتسليمها القائم بالأعمال البريطاني في عمان أكدت أن بريطانيا ليست على استعداد لتوسيع مساعدتها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً لغرض دعم الأردن في طلبه لقمع الثورة في العراق، وأنَّ الواجب المخصص للقوات البريطانية في الأردن هو لتوفير المساعدة للأردن ولعدم إيجاد اضطرابات داخلية واسقاط الحكومة الأردنية الشرعية من الجمهورية العربية المتحدة ولمواجهة التهديد الموجه ضد السلامة الإقليمية للأردن ومنع تسرب الأسلحة عبر الحدود الشمالية مع سوريا^(٤١).

والحقيقة ان هناك سبباً آخر وراء رفض الولايات المتحدة وبريطانيا لأي تدخل عسكري ضد العراق ودعم محاولات الملك الحسين وهو رغبة كلا منهما الانفتاح على النظام الجمهوري في العراق ولاسيما بعد أن أعلنت الحكومة العراقية الجديدة سياستها القائمة على الايفاء بالتزاماتها مع شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق و المحافظة على تدفق النفط و المحافظة على علاقات جيدة مع دول العالم، وانها ليست لديها أية نية في الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة لأنها ترغب في اتباع سياسة مستقلة من دون أن يكون لأي طرف خارجي تأثير فيها، وعلى هذا الأساس اعترفت بريطانيا والولايات المتحدة بالنظام الجمهوري في العراق في ١/آب/١٩٥٨^(٤٢).

أما الحكومة التركية فقد أعربت في مؤتمر صحفي عقده وزير الخارجية التركي في أنقرة يوم ١٨ تموز ١٩٥٨ (عن نية الحكومة التركية التدخل في الأوضاع الداخلية للعراق لان رئيس الاتحاد الهاشمي هو الملك الحسين وان الحكومة الشرعية الآن هي حكومة الأردن) لذا بدا الجيش التركي تحركاته نحو الجنوب، غير ان الاتحاد السوفيتي وجه مذكرة إلى الحكومة التركية في ٢٤ تموز ١٩٥٨ حذر فيها من مغبة القيام بتحركات عسكرية ضد الثورة في العراق، فضلاً عن هذا كان لنشاط الولايات المتحدة وضغوطاتها

على الحكومة التركية أدت إلى تراجع تركيا عن تحركاتها وأعلنت الحكومة التركية اعترافها بالنظام الجمهوري في العراق في ٣١ تموز ١٩٥٨^(٤٣).

وفي ٣١ تموز ١٩٥٨ قام السفير البريطاني في عمان بلقاء سمير الرفاعي رئيس الوزراء الأردني و أخبره بأن بريطانيا قررت الاعتراف بالنظام الجديد في العراق وقد تقبل سمير الرفاعي الخبر بشكل حسن على العكس من الملك الحسين الذي لم يقبل تلك الأنباء وقال بأن لقرار الاعتراف بالنظام العراقي تأثير مؤلم عليه لاسيما أنّ الملك الحسين أعرب للسفير في لقائه معه في اليوم نفسه أنّه يريد الانتقام بأخذ الثأر من قتلة أقربائه من العائلة المالكة العراقية عملاً بالأحكام العربية التقليدية، وزاد الملك الحسين للسفير بأنه سوف يضطر لإصدار بيان استنكار ضد القرار البريطاني، ولكن السفير البريطاني تمكن من إقناعه بالعدول عن ذلك الاستنكار^(٤٤).

تقدم الأردن بشكوى إلى هيئة الأمم المتحدة يوم ٨ آب ١٩٥٨ يدين فيها المحاولات المتكررة للنيل من السيادة الأردنية وزعزعة الأمن و الاستقرار فضلاً عن الحملات الدعائية العربية ضده، وأصدرت الأمم المتحدة القرار رقم ٣٨٣ بتاريخ ٩ آب ١٩٥٨ والذي ينص على حفظ سيادة الدول وتعهدها الدول العربية بالمحافظة على استقلال الأردن ولبنان^(٤٥).

بدأت بريطانيا بعد اعترافها بالنظام الجمهوري في العراق تشجع وتدعم وتدفع إلى تقارب عراقي - أردني في محاولة لضمان استمرار مصالحها في المنطقة وخاصة في العراق وعدم الوقوف بحدّة ضده.

عقد السفير البريطاني في عمان لقاء مع الملك الحسين في ١٠ ايلول ١٩٥٨ وتناول اللقاء زيارة الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد بغداد ولقاءه مع عبد الكريم قاسم وان الأخير قد أخبر الأمين العام عن أسفه لاغتيال العائلة المالكة وقد أوضح قاسم انه يرحب بأقامة علاقة اعتيادية مع الأردن وأنهم ينتظرون إشارة من الأردن تعبر عن حسن النوايا، وكان رد الملك الحسين على تلك الاخبار: ((انه لا يستبعد استئناف العلاقات الطبيعية مع العراق في يوم ما وإنّ السبب الرئيس في عدم إعادة العلاقات هو

الموقف الأردني من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق

م. م. محمد عماد رديف طالب م. م. طه خلف محمد الجبوري

إغتيال أبناء عمومته و لأرتباط العناصر الثورية في العراق مع العناصر التي أرادت القيام بانقلاب في عمان في تموز الماضي من عام ١٩٥٨^(٤٦).

قدم سمير الرفاعي رئيس الوزراء الأردني في لقاء مع السفير البريطاني في عمان الشروط التي يجب على العراق تحقيقها لغرض إعادة العلاقات العراقية - الأردنية إلى طبيعتها وهي:- ((تطبيع التمثيل التجاري والسياسي مع العراق سوف لن يكون ممكناً في الوقت الحاضر بسبب مشاعر الملك الحسين الشخصية حول اغتيال العائلة المالكة العراقية، وأن يكون بوسع سفير صاحب الجلالة في بغداد أن يُلح على الحكومة العراقية من تلقاء نفسها بأنه إذا كانت الحكومة العراقية مستعدة لمحاكمة المجرمين المتهمين بحادث اغتيال العائلة المالكة، وان ترسل وفداً إلى الأردن ليقول للملك الحسين بأنهم سيقومون بذلك فعندئذ سوف لن يكون هنالك عائق في الجانب الأردني لإستئناف العلاقات الطبيعية بين البلدين)) ولكن السفير البريطاني أجاب بالقول: ((إن بريطانيا ستكون مسرورة للمساعدة ولكن هذا يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية العربية، فمن الأفضل قيام حكومة عربية أخرى بدور الوسيط بدلاً من الحكومة البريطانية))، فأجاب رئيس الوزراء الأردني إن المملكة العربية السعودية هي الدولة العربية الوحيدة التي يمكنها القيام بذلك لكن الأردن لا يرغب بإستخدام السعوديين لأنهم سيقولون للعراقيين بأن هذا المقترح بريطاني وان الأردن تفضل طرح القضية من السيد مايكل رايت سفير بريطانيا في بغداد كما لو كانت الفكرة بريطانية^(٤٧).

اجتمع السير مايكل رايت السفير البريطاني في بغداد يوم ١٩ تشرين الاول ١٩٥٨ مع محمد صديق شنشل وزير الخارجية العراقي وكالةً وتحدث معه حول مستقبل العلاقات العراقية - الأردنية بعد انسحاب القوات البريطانية وامكانية تطبيعها، فاجاب شنشل ((إن الحكومة العراقية راغبة في علاقات جيدة مع الأردن وسترحب بأعادة اقامة العلاقات الدبلوماسية، وبما أن الأردن هو الذي قطع العلاقات فان العراق يشعر بان المبادرة يجب ان تأتي من الاردن وليس من العراق، وأن السعوديين عرضوا وساطتهم على العراقيين حول هذا الموضوع)) أما السفير البريطاني فلم يكن راضياً عن موقف

شنشل وخاصةً عندما تحدث عن الملك الحسين بالقول: ((إنَّ من الاحسن للملك الحسين أنْ يترك الأردن مع القوات البريطانية ويسمح لإرادة الشعب أن تسود)) لذا كان السفير البريطاني قلقاً بأن موقف العراق سيكون غير واضح وفي أسوأ الأحوال موجه نحو تغيير النظام الأردني بعد مغادرة القوات البريطانية^(٤٨).

بقي الوجود العسكري البريطاني في الأردن حتى تشرين الثاني ١٩٥٨ إذ بدأت قواتهم بالانسحاب من الاراضي الأردنية، وأصدرت الحكومة الأردنية في نهاية الشهر قانوناً برقم ٤٢ يقضي بإلغاء الاحكام العرفية في الأردن^(٤٩).

جاء قرار انسحاب القوات البريطانية بعد أن حصل الملك الحسين على ضمانات أمريكية جديدة بالمحافظة على نظام حكمه، فقد أوفدت الولايات المتحدة بعثة عسكرية تتألف من تسعة ضباط برئاسة الجنرال ريتشارد روسين للوقوف على احتياجات الأردن المالية والعسكرية وتعهدت الحكومة الأمريكية بدفع ٤٠-٥٠ مليون دولار سنوياً، فزادت المعونة الأمريكية من ٢٢.١ مليون دولار في عام ١٩٥٧ الى ٦٧.١ مليون دولار في عام ١٩٥٩^(٥٠).

ومن الجدير بالملاحظة أن الملك الحسين بعد أن فشل في تحقيق مكاسب من بريطانيا حيال اعادة العلاقات العراقية - الأردنية لجأ إلى الولايات المتحدة ففي ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٨ قدم رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي إلى السفير الأمريكي خطة أعدت من قبله شخصياً وبموافقة الملك الحسين كانت تستهدف إستعادة العلاقات بين عمان وبغداد وتوسيع شقة الخلاف بين عبد الكريم قاسم وجمال عبد الناصر، وتقضي أمور تنفيذ الخطة قيام ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا في بغداد بمحاولة لبيان فيما إذا كان العراقيين على استعداد للالتقاء مع الأردنيين لإعادة العلاقات، ولكن وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت عدم قيام الولايات المتحدة بأي نوع من التدخل لأنَّ مثل هذا التدخل لا يحتمل نجاحه وقد يولد ضرراً وأنَّ الشروط التي طرحها الملك الحسين غير واقعية تماماً^(٥١).

الموقف الأردني من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق

م. م. محمد عماد رديف طالب م. م. طه خلف محمد الجبوري

استمر انقطاع العلاقات بين العراق والأردن مع تواصل الحملات الصحفية والإذاعية طوال عام ١٩٥٩ وترددت دعاية عن نية الملك الحسين تحشيد قطعات على الحدود مع العراق بأنه سوف يقوم برد فعل تجاه دعوة تلقاها من القومييين العرب لمساعدتهم في مقارعة الشيوعيين، وقد أدت تلك الدعاية الى خلق حالة من التوتر دفعت عبد الكريم قاسم إلى الرد على الملك الحسين بالقول: ((أكتفي أن أذكر بأن الملك الحسين هو سليل الخيانة وإن العراق قوي بحيث يتمكن من سحق أي اعتداء يأتيه من خارج الحدود))^(٥٢).

تقدمت السفارة الأردنية في بيروت يوم ١٩ نيسان ١٩٦٠ بطلب الى الحكومة اللبنانية على تكليف السفارة اللبنانية في بغداد برعاية شؤون الأردن و الرعايا الأردنيين في بغداد وبعد المداولة وافق مجلس الوزراء اللبناني على طلب الحكومة الأردنية على أن تكلف لبنان برعاية شؤون الجمهورية العراقية و العراقيين في الأردن^(٥٣).

وقد مثل المملكة الأردنية في بيروت السفير عبد الحميد السراج الذي أجرى إجتماعاً مع السفير العراقي في بيروت نجيب الصائغ في محاولة لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وقد طلب السفير العراقي من نظيره الأردني بضرورة إعادة العلاقات بين البلدين والأعتراف بالجمهورية العراقية، وقد أيد السراج الفكرة وسافر إلى عمان للاجتماع بالملك الحسين والطلب منه الاعتراف بالجمهورية العراقية، وبعد عودته إلى بيروت أخبر السفير العراقي بأن الملك الحسين مستعداً للأعتراف وتبادل التمثيل الدبلوماسي فيما إذا صرح عبد الكريم قاسم بأنه لم يكن موافقاً على قتل الملك فيصل الثاني وأفراد العائلة المالكة وقد أرسل السفير العراقي برقية إلى وزارة الخارجية العراقية حول الموضوع والشرط الذي إقترحه الملك الحسين^(٥٤).

واثناء إجتماعات الأمم المتحدة في دورة عام ١٩٦٠ في نيويورك إجتمع هاشم جواد وزير الخارجية العراقي بالملك الحسين ونقل إليه أسف عبد الكريم قاسم لمقتل العائلة المالكة وأتته لم يأمر بقتلهم ولم يكن له علم بذلك، ووافق الملك الحسين على ذلك عاداً القضايا الوطنية وتنسيق الصف العربي فوق كل اعتبار^(٥٥).

أعلنت الحكومة الأردنية في اليوم الاول من تشرين الاول ١٩٦٠ إعرافها بالجمهورية العراقية وصدر بيان جاء فيه: ((إن الاعتراف جاء نتيجة لرغبة شخصية من الملك الحسين الذي كان يحضر اجتماعات الجمعية العامة بعد ان تأكد أن عبد الكريم قاسم أدان مقتل الملك فيصل الثاني))، تم فتح الحدود بين البلدين في ٢٠ تشرين الاول ١٩٦٠ واستؤنفت العلاقات التجارية و الاتصالات السلوكية و اللاسلوكية، ثم تم تعيين وصفي التل سفيراً للأردن في بغداد وقدم أوراق اعتماده في ١٩ كانون الاول ١٩٦٠ ووصل عمان أول سفير عراقي في بداية عام ١٩٦١^(٥٦).

لكن العلاقات بين العراق والأردن تعرضت لأزمة على أثر قيام بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١ بإعلان استقلال الكويت، والتي طلبت الإنضمام إلى الجامعة العربية في ٢٠ حزيران ١٩٦١، إلا أن عبد الكريم قاسم أعلن في مؤتمر صحفي عقده في وزارة الدفاع يوم ٢٥ حزيران ١٩٦١ صراحة على أنه سوف يصدر مرسوماً جمهورياً يعدّ الكويت قضاءً عراقياً تابعاً إلى لواء البصرة وأعلن أنه سيفرض حصاراً على الكويت يشمل حصار بري وبحري وهدد بالإنسحاب من الجامعة العربية إذا قبلت الكويت عضواً فيها^(٥٧).

وقد أعلنت الكويت يوم ٢٦ حزيران ١٩٦١ حالة الطوارئ وحشدت كل ما لديها من قوة على حدودها لمواجهة أية تحركات عسكرية مفاجئة معلنةً أنها سوف تدافع عن استقلالها، وفي ٢٠ تموز ١٩٦١ وافقت الجامعة العربية على عضوية الكويت وللحيلولة دون استدعاء قوات بريطانية لحماية الكويت والوقوف أمام نزعات عبد الكريم قاسم قررت الجامعة إرسال قوات عربية من السعودية و الجمهورية العربية المتحدة و المملكة الأردنية وهكذا تكون قد التقت مصلحة الأردن مع تطلعات الدول العربية ضد سياسة العراق وأعادت هذه الخطوة الإعتبار للدور الأردني في التأثير على الاستقرار لدول المنطقة العربية^(٥٨).

أعلنت الحكومة الأردنية اعترافها باستقلال الكويت وتم التبادل الدبلوماسي بينهما، وقد طالبت الحكومة العراقية الأردن بإلغاء الاعتراف والتمثيل الدبلوماسي واتهمت

الموقف الأردني من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق

م. م. محمد عماد رديف طالب م. م. طه خلف محمد الجبوري

الأردن بالسعي لقلب نظام الحكم الجمهوري في العراق لإعادة النظام الملكي وعلى الرغم من ذلك كانت الحكومة الأردنية المبادر الأول لإرسال قوات الجيش العربي الأردني لترابط في الكويت، إذ غادرت القوات الأردنية عمان في أيلول ١٩٦١ وبقيت لمدة سنة ونصف (٥٩).

وكان الملك الحسين قد عبر عن موقف الأردن تجاه قضية الكويت والعراق في لقاء عقده في الرياض في شهر آب ١٩٦١ مع الملك سعود حيث قال الملك الحسين: ((إنه كان أول المعترفين بالكويت وأرسل وفداً للتهنئة وأن ما قام به عبد الكريم قاسم لم يكن مفاجئاً له وإنه مع إقراره بالكويت لم يكن يشأ أن يقف موقفاً قاسياً من عبد الكريم قاسم حتى لا يزيد من استفزازه وخشي من عاقبة من ورائه وأنه عمل على الاتصال به لإيجاد طريقاً معه لتوحيد الصف العربي، وكما ان الملك الحسين سعى لديه لعقد اجتماع على مستوى عالٍ لبحث القضية، لكن عبد الكريم قاسم أبدى أنه لا فائدة من هذا الاجتماع في الوقت الذي تقف فيه الدول العربية موقف المعارضة للعراق، وإنه مصر على المطالبة بالكويت)) وذكر الملك الحسين ((بأن دخول الكويت للجامعة العربية وحتى وجود قوات عربية تحل محل القوات البريطانية لا يمكن أن يحل المشكلة ولا بد من إيجاد حل يكون العراق طرفاً فيه حتى يمكن حل الأمر بشكل مطمئن، وقد أبدى الملك الحسين عتابه على الكويت لأن الأردن لا يحظى من الكويت بمعاونة وهو في خط الدفاع عن الأمة العربية بينما الملايين من أموال الكويت مودعة في خزائن البنوك البريطانية...))^(٦٠).

وعلى الرغم من توتر العلاقات السياسية بين الأردن والعراق إلا أن العلاقات التجارية والثقافية قد توسعت بينهما، إذ ارتفعت معدلات الاستيراد والتصدير بينهما وازدادت الأنشطة الثقافية والاجتماعية المشتركة بصورة طبيعية وأسفرت هذه العلاقات عن توقيع اتفاقية توحيد الروابط القومية والطبيعية بين البلدين وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية وذلك في ٩ كانون الأول ١٩٦٥ وقد وقعها عن الجانب الأردني حاتم الزغبى وزير الاقتصاد الوطني وعن الجانب العراقي عبد الحميد الهلالي وزير الاقتصاد^(٦١).

ويتوقع هذه الاتفاقية يكون العراق والأردن قد طوى المرحلة السابقة بجميع ظروفها وتطوراتها لتأخذ العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة تبعا للتطورات السياسية الداخلية في البلدين وطبيعة التطورات السياسية في المنطقة العربية.

الخاتمة:

من خلال العرض السابق للموقف الأردني من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، خلص البحث إلى أن طبيعة العلاقات بين البلدين قد أثرت في موقف الأردن في التحذير من قيام الثورة وان هذه العلاقات يحكمها عاملين: هما العامل الاقتصادي والذي جعلت الأردن يستفيد من الدعم العراقي له في مواجهة التحديات التي تواجهه في المنطقة، أما العامل الآخر فهو: العامل الاجتماعي فالنظاميين الحاكمين في البلدين هما النظام الهاشمي وهذا مما جعل للعلاقة خصوصية تختلف عن أي بلد من البلدان العربية ولهذا جاء التحذير الأردني من قيام الثورة.

جاء التحذير الأردني يؤكد حقيقة قوة المخابرات الأردنية في توفير المعلومات من داخل الأراضي العراقية وقدره الأجهزة الأردنية على الاختراق والتواجد في العراق ولكن هذه المعلومات التي قدمتها عن قيام الثورة لم تمنع من تنفيذها وقيامها.

على الرغم من تهديد الحكومة الأردنية بتحريك قطعات الجيش العربي الأردني في محاولة منها للسيطرة على القوات العراقية الموجودة في الأردن والزحف بها إلى بغداد لإسقاط وإجهاض الثورة لكن هذه الحركة لم تكن سوى ضجة إعلامية ووسيلة ضغط وتهديد في محاولة أردنية لتحفيز بعض عناصر الجيش العراقي المؤيدة لنظام الملكي للإطاحة وإسقاط الثورة.

ومن جانب آخر الحكومة الأردنية غير قادرة على إرسال قطعات من الجيش الأردني إلى العراق خوفا من قيام انقلاب يطيح بالنظام الأردني وخاصة بعد ظهور منشورات الضباط الأردنيين الوطنيين الأحرار تطالب فيه بالتغيير لذلك سعت الحكومة الأردنية إلى تعزيز الجبهة الداخلية وهذا ما دفع بريطانيا إلى إرسال قوات عسكرية إلى

الموقف الأردني من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق

م. م. محمد عماد رديف طالب م. م. طه خلف محمد الجبوري

الأردن والمرابطة فيه لتعزيز الجبهة ودفع الولايات المتحدة إلى تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية للأردن.

عد قيام الثورة في العراق بداية لظهور علاقة الأردن غير المباشرة مع (إسرائيل) من خلال سماح الأخيرة للطائرات الأمريكية المحملة بالوقود من عبور مجالها الجوي إلى بلد عربي تعتبره من دول الأعداء وهذا يدل بصورة قاطعة من خوف (إسرائيل) على النظام الأردني وضرورة استمراره خدمة لمصالحها.

لم تنجح محاولات الحكومة الأردنية في إقناع الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا من مساعدتها للقيام بهجوم عسكري على العراق بالتعاون مع الجيش الأردني لإسقاط حكومة الثورة وهذا جاء بسببين أولهما أن الحكومة العراقية التي جاءت بعد الثورة هي حكومة موالية للاتحاد السوفيتي وبالتالي عدم دخول الولايات المتحدة وبريطانيا في صراع عسكري و سياسي معه خصوصا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يعيشان مرحلة الحرب الباردة وكما حصل عندما وقف الاتحاد السوفيتي في منع تركيا من التدخل في العراق وإسقاط الثورة.

أما السبب الثاني نجاح الحكومة العراقية في عدم مساعدة الولايات المتحدة وبريطانيا الأردن في توجهاته ضد الثورة بعد أن أعلن العراق انه سوف يضمن المصالح النفطية الغربية للبلدين في العراق .

نجحت بريطانيا في استغلال حاجة الأردن للمعونات المالية للضغط على الحكومة الأردنية والتأثير على قرارها السياسي في الدفع لعودة العلاقات بين العراق والأردن ونجحت بريطانيا في تغيير التوجه العسكري للأردن تجاه العراق وإلى دفع الحكومة الأردنية لمطالبة لعراق بتقديم اعتذار رسمي عن مقتل العائلة المالكة.

وقد نجحت الجهود الدبلوماسية بين العراق والأردن في عودة العلاقات بين البلدين وإعادة فتح السفارات ولكن هذا لم يمنع الملك الحسين في عدم الوقوف بجانب العراق تجاه أي قضية يواجهها وعلى سبيل المثال قضية استقلال الكويت.

الهوامش والمصادر:

١. لطفي جعفر فرج، الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠١، ص ٢٧٥..٢٨٣
٢. الحسين بن طلال، مهنتي كملك (أحاديث ملكية)، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم، ترجمة غازي غزيل، طرابلس، مؤسسة مصر للتوزيع، ١٩٨٧، ص ١٤٠.
3. Peter Snow, Hussein – A biography, London, 1972, p121.
٤. زهير الدجيلي، مجزرة الرابع عشر من تموز في قصر الرحاب، صحيفة القبس الكويتية، ١٥ تموز ٢٠٠٤، ص ٣.
٥. عبد الجبار محمود العمر، الكبار الثلاثة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في ١٤ ساعة، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٩٠، ص ٦١-٦٢؛ الحسين بن طلال، ليس سهلاً أن تكون ملكاً (سيرة ذاتية)، ترجمة هشام عبد الله، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص ١٥٩..١٦٠.
٦. خالدة بلال صالح، دور العراق والأردن في السياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص ٤٠٤؛ عبد الجبار محمود العمر، المصدر السابق، ص ٦٢-٦١.
٧. زهير الدجيلي، المصدر السابق، ص ٤.
٨. عبد الجبار محمود العمر، المصدر السابق، ص ٦٢.
٩. ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ط ٢، ١٩٨١، ص ١٣٥.
١٠. المصدر نفسه، ص ١٨٢.
١١. زهير الدجيلي، المصدر السابق، ص ٦.
١٢. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٥٣.
١٣. عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩١، ص ٢٥٨.

الموقف الأردني من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق

م. م. محمد عماد رديف طالب م. م. طه خلف محمد الجبوري

١٤. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٧، ج١٠، ١٩٨٨، ص٢٧٨.
١٥. نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ط١، ج٤، ٢٠٠١، ص٢٣٨.
١٦. الحسين بن طلال، ليس سهلاً أن تكون ملكاً، ص١٦٢.
١٧. الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٤٥.
١٨. ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص١٩٨..٢٠٠٠
١٩. سعد أبو دية، شهادات الضباط العراقيين أبان ثورة تموز، جريدة الغد، <http://www.alghad.Jo/news18/4/2008p.1>
٢٠. المصدر نفسه، ص١.
٢١. ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص١٩٩..٢٠٠٠
٢٢. سعد أبو دية، المصدر السابق، ص٢.
٢٣. المصدر نفسه، ص٤.
٢٤. الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٤٥.
٢٥. عبد المجيد عبد الحميد، العلاقات الأردنية- السورية منذ استقلال البلدين عام ١٩٤٦ لغاية عام ١٩٧٦، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد ٣٧، ١٩٨٨، ص٢١٤.
٢٦. أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، زيارة الملك الحسين بن طلال إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٩ صفحة جديدة من العلاقات الأردنية- الأمريكية، عمان، جامعة الحسين بن طلال، بحوث مؤتمر ((دراسات فكر الحسين بن طلال وتراثه)) المجموعة الثانية، ٢٠٠٣، ص٦٥.
٢٧. الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٤٨.
٢٨. سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠، ص١٨٤.
٢٩. خالدة بلال صالح، المصدر السابق، ص٢٠٤.

٣٠. عباس مراد، الدور السياسي للجيش الأردني ١٩٢١-١٩٧٣، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣، ص ١٠١.
٣١. الحسين بن طلال، ليس سهلاً أن تكون ملكاً، ص ١٦٦.
- 32 *Yahya Armajani, middle east past and present, New jerssy, USA, 1970p.397.* ٢٧٤..٢٨٤. عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص ٢٧٤..٢٨٤.
٣٣. فواز موفق ذنون جاسم، العلاقات الأردنية-الأمريكية ١٩٥٣-١٩٦٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص ٩٤؛ عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص ٢٧٤.
٣٤. خليل إبراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩، بغداد، بيت الحكمة، ط ١، ج ١، ٢٠٠٠، ص ١١٢-١١٧؛ ياسين الحافظ، حول بعض قضايا الثورة العربية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٥، ص ١٩٦.
٣٥. فؤاد فائق سعيد، السياسة الخارجية الأردنية دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية، ١٩٨٨، ص ١١١.
٣٦. خليل إبراهيم حسين، المصدر السابق، ص ٢٥٠.
٣٧. وليد محمد سعيد الأعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية دراسة معتمدة على الوثائق السرية البريطانية لعام ١٩٥٨، بغداد، المكتبة العالمية، ١٩٨٩، ص ٣٥.
٣٨. عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص ٢٧٠؛ عوني عبد الرحمن السبعاعي، العلاقات العراقية-التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، الموصل مطبعة الجامعة، ١٩٨٥، ص ١٧٩.١٨٠؛ احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٠، ص ٢٥٩.
٣٩. مؤيد ابراهيم الوندائي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية ، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٨.٢٧.
٤٠. وليد محمد سعيد الأعظمي، المصدر السابق، ص ٦٠.

الموقف الأردني من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق

م. م. محمد عماد رديف طالب م. م. طه خلف محمد الجبوري

٤١. خليل إبراهيم حسين، المصدر السابق، ص ٢٤٥؛ وليد محمد سعيد الاعظمي، المصدر السابق، ص ٦٧.٦٤ .
٤٢. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤، ص ٨٠
٤٣. ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢١٢؛ احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ٢٦١ .
٤٤. خليل إبراهيم حسين، المصدر السابق، ص ٢٩٨ .
٤٥. سليمان موسى، تاريخ الأردن الحديث، مجلة الوثائق العربية، عمان، العدد ٤، ١٩٧٨، ص ١١ .
٤٦. خليل إبراهيم حسين، المصدر السابق، ص ٢٠٦ .
٤٧. المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٧٤ .
٤٨. وليد محمد سعيد الاعظمي، المصدر السابق، ص ١٣٧.١٣٦ .
٤٩. جان وولف، يقظة العالم العربي، ترجمة نخبة من الأساتذة الجامعيين، بيروت المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٦٠، ص ١١٢ .
٥٠. أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، المصدر السابق، ص ٦٥؛ عباس مراد، المصدر السابق، ص ١٠٤ .
٥١. خليل إبراهيم حسين، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٣٤ .
٥٢. المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٣٤ .
٥٣. نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ص ٢٣٩.٢٣٨ .
٥٤. نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري، ١٩٤٧-١٩٦٣، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٩٠، ص ١٦٨ .
٥٥. المصدر نفسه، ص ١٦٨ .
٥٦. نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ص ٢٤١.٢٤٠ .
٥٧. احمد الرشيد وآخرون، الكويت من الامارة الى الدولة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات، ١٩٩٣، ص ٤٥٤.٤٣٣ .

مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية

تشرين الثاني (٢٠٠٩)

العدد (١١)

المجلد (١٦)

٥٨. عبد المجيد عبد الحميد، المصدر السابق، ص٢١٤؛ محمد عبد الله عبد القادر، الحدود الكويتية العراقية، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط٢، ١٩٩٧، ص٦٠.٥١ .

٥٩. إبراهيم غرايبة، السياسات الأردنية حتمية الجغرافية وتحولات التاريخ،

الجزيرة، [http// www. Al-Jazeera.net./5/7/2008p.4](http://www.Al-Jazeera.net./5/7/2008p.4)

٦٠. محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، ج١، ١٩٨٨، ص٥٥٠.٥٤٨ .

٦١. وزارة الاقتصاد الوطني، مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التي ترتبط بها المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، مطبعة القوات المسلحة الأردنية، ١٩٧٥، ص١٩ .